المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

# LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

## المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

15/08/2013

# Morocco: Morocco Brings Books to Prisons

http://allafrica.com

Rabat — Jailed Moroccans will have access to books, thanks to a new human rights partnership between prison administrators and universities.

"More than 5,000" books will be distributed to some 60 prisons across the kingdom, Moroccan National Human Rights Council (CNDH) Secretary-General Mohamed Sebbar said on March 14th, after signing the agreement with the Faculty of Arts in Rabat.

"The goal is to take part in the direction of prisoners in their studies and facilitate their reintegration in society after their release from prison," Sebar added.

An incarcerated person only loses his freedom, not the right to learn, said Hafid Benhachem, the head of the Administration for Prisons and Reintegration (DGAP).

The ground-breaking project comes as part of a broad human rights initiative, he said.

"Morocco seeks to respect the rights of prisoners, including the right to study and receive training," Benhachem said.

A wide range of books will now be "available to those prisoners who wish to advance themselves", he said.

"There are some 70,000 prisoners in total in Moroccan prisons, 85% of whom are youth; it would have been better if those youth were out of these institutions, helping to develop their country," the DGAP chief said.

Mahjoub El Haiba, the inter-ministerial delegate for human rights, confirmed that the initiative was "part of the rejuvenation of prison policies in Morocco".

"I believe that in a situation of lack of freedom, a book is an instrument to ease prisoners' hardship and also a key factor in promoting reintegration and preparation of the prisoner for life after prison," he said.

"Books instil values," El Haiba added.

Reforms in recent weeks have not been limited to penal policy. On March 17th, Morocco launched a series of online courses to strengthen awareness of human rights among development-orientated NGOs.

The 6-month course will assist some 90 NGOs that focus on under-served populations, such as jobless youth, women and children.

"Following the Arab movements over the last two years, we are starting to understand the meaning of human rights," said Hafida Sidi Ammi, the head of the "Widow's Home".

"This training will provide a framework facilitating deeper understanding of the field," he said.

Ali al-Meghari, who runs an association for people with special needs, agreed that the new programme filled a void.

"NGOs are unqualified in the area of human rights," he said.

"They are still strangers to this world, having focused on development, sports, social adaptations, and other issues," the association chief added.

# باحث: مشروع قانون "الحصول على المعلومة" لم يأتِ بجديدٍ يذكر

هسبريس – هشام تسمارت
الثلاثاء 13 غشت 2013 - 18:40

لمْ يرَ الباحث في القانون العام، والقيَاديُّ في حزب الأصالة والمعاصرة، حسن التايقي، في تفَاعُلات مشروع قانون رقم 31.13، المتعلق بالحصول على المعلُومة، سوى تصويبات طفيفة وتصحيحٍ لبعض الأخطاء والتعابير الركيكة، وإعادة ترتيب بعض المقتضيات.

التايقي أوضحَ في حديث مع هسبريس، أنَّ المسودَّة الأولية تخلط بين المعلومات والوثائق الإدارية، حيث كانت تستعملُ تارةً كلمة معلومات، وتارة أخرى تستعمل الوثائق الإدارية. وهو خلطٌ لم يتم تداركه إلا في المشروع النهائي عبر حذف كلمة الوثائق الإدارية، واستعمال كلمة معلومات فقط، فضلاً عنْ تجميع بعض المواد في مادة واحدة، مثلا، عبرَ إدماج المادة 8و9و10 من المسودة الأولية ، في المادة الثامنة، من مشروع قانون وإدماج المادتين 28 و29 من المسودة الأولية ،في المادة 26 من مشروع قانون.

المتحدثُ ذاته، أردفَ أن مشروع القانون حاول أن يتدارك استثناء الأجانب من التمتع بحق الحصول على المعلومات الذي كان يقتصر على المواطنات والمواطنين، في مادته الثانية، من خلال استعماله صيغة "لكل شخص الحق في الحصول على المعلومات التي بحوزة الهيئات العامة.." وهي الصيغة نفسها التي جاءت في المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وتوقع الباحث أن تثيرَ الصيغة الجديدة جدلا كبيرا، بخصوص التفسير الذي يمكن إعطاؤه لكلمة "شخص" مقترحًا تدخل القضاء الدستوري لإعطاء تأويل واسع لكلمة "شخص"، ولضمان انسجام المادة الثانية مع روح المواثيق الدولية، وملاءمتها مع مقتضيات الفصل 30 من الدستور الذي ينص على أن تمتيع الأجانب بالحريات الأساسية المعترف بها للمواطنين والمواطنات وفق القانون".

في مقامٍ ثالث، أشار القياديُّ في حزب الأصالة والمعاصرة، إلى التفاعل الإيجابي للمشروع مع مقترح إدراج نموذج الطلب ووصل التسليم والرد على الطلبات ضمن مشروع قانون كمرفقات ، بعدما نصت المسودة الأولية على إحالتهما ومضمونهما إلى نص تنظيمي. وكذا تأكيد المادة 9 على منع ذكر أسباب أو مبررات تقديم الطلب.

الباحث أكد أن المشروع، بالنسبة للآجال الزمنية للإجابة على طلبات الحصول على المعلومات، قلص آجال تقديم الشكاية إلى رئيس الهيئة من 60 يوما إلى 30 يوما معتقليص آجال الرد من 30 يوما إلى 15 يوما.(المادة 14 )، علاوة علَى تحديد آجال تقديم الشكاية الموجهة إلى رئيس اللجنة الوطنية لضمان حق الحصول على المعلومات في غضون 30 يوما من المشروع النهائي، ودراسة الشكاية وإخبار مقدمها بالقرار خلال 30 يوما ،.(المادة 15).

وصلةً، اللجنة الوطنية لضمان حق الحصول على المعلومات، سجلَ التايقي تدارك المشروع المذكور العديد من الثغرات المتعلقة بتكوين اللجنة، وإعطائها مكانة قانونية متميزة، من خلال تعيين رئيسها بظهير شريف لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة واشتراط تمثيلية رؤساء المؤسسات المعينة أو من يمثلهم، كرئيس غرفة من محكمة النقض، بدل مستشار كما جاء في المسودة الأولية للمشروع، مدير مؤسسة الأرشيف، رئيس الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة أو من يمثله، رئيس اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي أو من يمثله، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أو من يمثله، الوسيط أو من يمثله، فضلا عن رئيس اتحاد جمعيات المجتمع المدني المهتمة بحق الحصول على المعلومات.

وَإذا كان المشروع، قد قدم بعض الأجوبة بالرغم من محدوديتها وتدارك جانبا من الثغرات التي شابت المسودة الأولية، فإنه في جوهره، وفقا لَما يذهبُ إليه التايقِي، لم يأتِ بجديد يذكر، خاصة في الباب المتعلق بالاستثناءات مع العلم أن المادة 19 من المسودة الأولية للمشروع، تعرضت لانتقادات شديدة لأنها اقتصرت على الصيغة الحرفية التي جاءت في الفقرة الثانية من الفصل 27 من الدستور المتعلقة بالاستثناءات دون تفصيل أو تدقيق وتفسير ودون استحضار المعايير الدولية المتعلقة باستثناءات الحق في الحصول على المعلومات.

الباحث سوغَ قراءته بإدراج المشروع النهائي كل ما يتعلق بالدفاع الوطني وأمن الدولة الداخلي والخارجي في مجال الاستثناءات، مسجلا إهمالا واضحا لكل الملاحظات والتوصيات المقدمة في هذا الشأن، فضلا عن عدم استحضاره للمعايير الدولية الصارمة المعترف بها عموما بموجب القانون الدولي التي تربط هذا الاستثناء بحماية الأمن القومي والدفاع والعلاقات الدولية والسلامة العامة والوقاية من الأعمال الإجرامية، أو عندما يتعلق بتهديد أو ضرر يمس المصلحة العامة.

# يجب الاسراع باصلاح منظومة العدالة

طنجة – سلمى الطود
13 أغسطس, 2013

تحدثت سلمى الطود، رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة طنجة . تطوان، عن قضايا تهم الوضع الحقوقي بالجهة، وأكدت أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية تشكل أهم مجالات اشتغال اللجنة، نظرا لأنها تسجل أهم نسبة في الشكايات الواردة عليها، بالإضافة إلى الحق في العدالة، الذي جاء في درجة متقدمة ليؤكد على ضرورة الاسراع بإتمام الورش الكبير حول إصلاح هذه المنظومة.

واعترفت الطود، في حوار أجرته معها ''الشمال بريس''، أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة طنجة . تطوان، تواجه خلال عملها اليومي العديد من الصعوبات، تتجلى أهمها في مدى وضوح الرؤيا لدى المواطن، الذي يعتبر أن مثل هذه الآليات وجدت لكي تجد له حلولا ناجعة لكل مشاكله كيفما كان نوعها ولو خارج إطار الاختصاص.

وفيما يلي نص الحوار:

مر أزيد من سنة على تنصيبكم رئيسا للجنة بجهة طنجة–تطوان، كيف وجدتم وضعية حقوق الإنسان بالجهة؟

اللجنة الجهوية منذ تنصيبها في 02 فبراير 2012، قامت بتشخيص لأوضاع حقوق الإنسان بالجهة، وذلك ساعد على وضع خطة عمل للسنة الأولى، ثم تلاها مخطط استراتيجي يغطي الثلاث سنوات المقبلة، من 2013 الى 2015.

وبحكم اختصاصات اللجان الجهوية الموكلة لها في مجالات الحماية والنهوض بثقافة حقوق الانسان واثراء الفكر والحوار حول الديمقراطية وحقوق الانسان، فان أهم مجالات الاشتغال التي استرعت اهتمام اللجنة بطنجة . تطوان، والتي تم استجلاءها من خلال الشكايات الواردة عليها من قبل المواطنين، نجد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الدرجة الأولى، نظرا لأنها شكلت أهم نسبة في الشكايات الواردة عليها، بالإضافة إلى الحق في العدالة، الذي جاء في درجة متقدمة ليؤكد على ضرورة الاسراع بإتمام الورش الكبير حول اصلاح هذه المنظومة.

كما اعتبرت اللجنة أن الاهتمام بحقوق الأشخاص في وضعية اعاقة يعتبر من الأولويات، نظرا لحرمان هذه الفئة من أبسط ما يتوفر عليه الآخرون من امكانيات الولوج الى الخدمات والحقوق الأساسية.

إلى ذلك، أولت اللجنة أهمية خاصة لأوضاع المهاجرين الأفارقة من جنوب الصحراء، الذين هم ضحايا شبكات التهجير السري والاتجار في البشر، فيقصدون الجهة بأعداد كبيرة طمعا في العبور، الذي يتحول الى اقامة دائمة مع كل ما يمكن أن يترتب عنها من حقوق وواجبات، حيث نظمت اللجنة زيارات ميدانية لأماكن تواجدهم للإحاطة بالظروف الحقيقية التي يعيشون فيها والصعوبات التي يواجهونها، ونظمت بعد ذلك مائدة مستديرة في الموضوع بحضور كل المتدخلين وأصدرت على اثرها عدة توصيات.

الى جانب ذلك، تلقت اللجنة شكايات يومية مختلفة من السجون، واستقبلت ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان في سنوات الرصاص، الذين يستفسرون عن مآل طلبات جبر الضرر الفردي والادماج الاجتماعي في اطار تصفية ملفات هيئة الانصاف والمصالحة.

في خضم هذا الزخم الهائل من المشاكل، ماهي أهم الصعوبات التي تواجهها اللجنة؟

منذ تنصيبها، عملت اللجنة على التعريف بمهامها واختصاصاتها لدى الفاعلين والمسؤولين الجهويين وجمعيات المجتمع المدني ووسائل الإعلام. ولا شك أن مرحلة البناء تتسم عادة بعدة صعوبات تجعل كل المجهودات المبذولة يجب أن تضاعف.

وأهم ما تواجهه اللجنة خلال عملها اليومي من صعوبات يتجلى في مدى وضوح الرؤية لدى المواطن الذي يعتبر أن مثل هذه الآليات وجدت لكي تجد له حلولا ناجعة لكل مشاكله كيفما كان نوعها و لو خارج اطار الاختصاص. فاللجان الجهوية أصبحت قبلة لمن ضاقت به السبل من أجل الانتصاف، الشيء الذي يمكن اعتباره مؤشرا عن درجة الاحتقان في مجال ما ينبه الى ضرورة الالتفات اليه ودراسته واصدار توصيات بشأنه.

ضعف تعاون بعض الجهات مع مثل هاته الآليات التي وجدت لحماية الحقوق والحريات والنهوض بها

تدن ثقافة حقوق الإنسان لدا البعض، الشئ الذي يجعله ميالا الى العنف مما يتطلب العمل على ترسيخ هذه الثقافة خصوصا لدى الناشئة.

في ظل هذه الإكراهات، ما هي استراتيجيتكم في السنوات القادمة؟

وضعت اللجنة خطة عمل واستراتيجية تمتد على مدى 3 سنوات، وشملت أهم مجالات حقوق الانسان، وقد اعتمدت في وضع برنامجها على الخطة الوطنية حول الديمقراطية وحقوق الانسان والأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الانسان في انسجام مع التوجهات الكبرى للمجلس الوطني.

و قد همت خطة عمل اللجنة عدة محاور، كالحكامة والديمقراطية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وكذا حماية الحقوق الفئوية والنهوض بها، بالإضافة إلى المساهمة في تعزيز الحماية القانونية لحقوق الانسان، و حفظ التراث الثقافي الجهوي.

كما تم التركيز على ترسيخ ثقافة حقوق الانسان، بالعمل على تعزيز القدرات لأعضاء اللجنة والفاعلين الحقوقيين وفعاليات المجتمع المدني بالجهة.، مع نشر الثقافة الحقوقية عند الناشئة والشباب، وذلك بإحداث ودعم نوادي حقوق الانسان بالجامعات والمؤسسات التعليمية.

http://www.achamalpress.com/%D9%8A%D8%AC%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D8%A8%D8%A7%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A9/

# اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة تنظم أمسية تربوية حقوقية لفائدة 100 طفل وطفلة بالمخيم الصيفي بأزلا – إقليم تطوان

بلاغ صحفي .اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة تنظم أمسية تربوية حقوقية لفائدة 100 طفل وطفلة بالمخيم الصيفي بأزلا – إقليم تطوان
تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة، بتنسيق مع مندوبية الشبيبة والرياضة بتطوان وجمعية الشعلة للتربية والثقافة، أمسية تربوية حقوقية لفائدة 100 طفل وطفلة بالمخيم الصيفي بأزلا بإقليم تطوان، وذلك يوم الثلاثاء 13 غشت 2013.
ويتضمن برنامج الأمسية، التي يأتي تنظيمها في إطار تنفيذ خطة عمل اللجنة المتعلقة بإشعاع ثقافة حقوق الإنسان في مؤسسات التنشئة الاجتماعية، ومن بينها المخيمات الصيفية باعتبارها فضاءات للتأطير وتملك قيم ومبادئ حقوق الإنسان، أربع ورشات تخص: "التربية على المواطنة وحقوق الإنسان"، "التربية البيئية"، "حقوقي وواجباتي" و"صندوق الاقتراع"، سيتلوها إلقاء أناشيد موسيقية مرتبطة بمواضيع الأنشطة الحقوقية.
يذكر أنه تم تنصيب اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة، التي ترأسها السيدة سلمى الطود، بتاريخ 2 فبراير 2012، ويشمل نفوذها الترابي عمالتي طنجة–أصيلة والمضيق–فنيدق وأقاليم وزان وشفشاون وتطوان والفحص–أنجرة والعرائش.
وتضطلع اللجنة، حسب المادة 28 من الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بتتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بجهة طنجة–تطوان وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان بها. كما تعمل على تنفيذ برامج المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومشاريعه المتعلقة بمجال النهوض بحقوق الإنسان بتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين على صعيد الجهة

http://www.alinara.net/news.php?extend.1872

# إقليم سيدي إفني, رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان, رئيس فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بسيدي إفني, رئيسة تجمع المدافعين عن حقوق الإنسان بالصحراء, قصد الإطلاع وتحمل المسئوليات

/ دمون نيوزخاص الأربعاء, 14 أغسطس 2013 10:01بعد احتجازهم كرهائن واغتيال أحدهم وتهديدهم بتفجيرقنينةغاز، النظام في المغرب يمنع أبناء اللاجئ السياسي من الإحتجاج

من أمين حمودا اللاجئ السياسي المقيم ببلجيكا 13/8/2013

في الوقت الذي كنا وسائر المهتمين بحقوق الانسان نتوقع من النظام ممثلا في شخص السيد ماماي باهيا

عامل إقليم سيدي إفني أن يتحمل مسئولياته القانونية والأخلاقية فيستجيب للشكاية التي توصل بها من أبنائي بالبريد المضمون مرتين 8/6/2012ثم3/

7/2013 فيطلق سراحهم كرهائن محتجزين بواسطة مخابرات المؤسسة الملكية ليلتحقوا بي ببلجيكا طبقا للمواثيق والمعاهدات الدولية المعمول بها، إذا بالسلطات العليا بالإقليم باشا المدينة والقائد الأعلى للأمن بالإقليم والقائد الإداري، يقومون يوم 30/7/2013حوالي الساعة 14 بهجوم همجي على محمد حمودا ولدي، في الساحة العمومية قبالة مقرالمحافظة. مدعومين بفريق كامل من عناصر قوات الأمن والشرطةوالقوات المساعدة والمطافئ والمخابرات حيث أشبعوه لكما وركلا حتى سقط أرضا وهو في غيبوبة تامة لايتحرك منه عضو! مع كامل الأسف الشديد. فتجمع حوله المارة(الذين نوجه لهم بالمناسبة أسمى عبارات التقدير والإحترام على موقفهم الإنساني!) وغادرالفريق المكان بسرعةهربا من ملاحقة الهواتف المصورة وغضب

المواطنين باستثناء بعض رجال الشرطة كما يشهد بذلك شريط الفيديو هذه نسخة منه تصلكم. وبعد دقائق من الصراخ والتنديد والدعوات لمحاكمة السلطات على جريمتهم هذه نودي على سيارة الإسعاف لإنقاذ الضحية من موت محقق!. لكن في اليوم التالي وبأوامرعليا وجدت سلطات المستشفى نفسها مجبرة على طرده فورا والإمتناع عن تسليمه شهادة العجزحتى لايتوفر الضحية على حجة،لولا تدخل السيد رئيس فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالمدينةالذي انتزع منهم – مشكورا– شهادة تحدد 5 أيام فقط، رغم أنه مازال في حالة صحية يرثى لها. ملاحظة هامة أخرى بشريط الفيديو هي الشهادة الصريحة المتكررة للمواطنين وبحرقة، بأن النظام يمنع أبناء اللاجئ السياسي من الإلتحاق بأبيهم ويحملونه المسئوليةعما يحدث (راجعوا الشريط). لكن الغريب هو أن السلطات العليا بالإقليم تدرك بالبداهة أن هذه الجريمة بالإمكان أن ينفذها عنصران أو ثلاثة فقط من الشرطة دونما حاجة لفريق، ومع ذلك أصرت على أن تحضر الجريمة وتشرف على تنفيذها ميدانيا، مع ما يمثله ذلك من تحطيم لسمعتها وسمعة النظام ككل، فما هو السر إذن؟ السر يكمن في أن الذي يضمن البقاء في المناصب هو الولاء والإخلاص للمؤسسة الملكية وليس تنفيذ القانون، وبما أن الأمر باحتجاز أبناء اللاجي السياسي كرهائن صادرمن المؤسسة الملكية، فكل أجهزة السلطة سارعت للكشف عن سواعدها تتبارى في التنفيذ وتكشف عن المزيد من مهاراتها القمعية المذهلة لتحتفظ بالمناصب مدى الحياة؟!. لذلك تجاهل السيد العامل الشكاية التي توصل بها من أبنائي مرتين، وتجاهل وزير الداخلية التقرير الذي وجهته له الرابطةالمغربية للمواطنة وحقوق الإنسان المؤرخ 31/10/2011 ونقلته على وسائل الإعلام تدعوه لإخراج الجثمان من القبرللتشريح لمعرفة الأسباب الحقيقية للوفاة وإطلاق سراح أبناء اللاجئ السياسي للإلتحاق بأبيهم،وقبل هذا تجاهل وزيرالخارجيةرسالة22/3/2007 . أما لب القضية فهوالنقد الذي كتبت بعنوان"هذه حقوق الانسان بالمملكةالمغربية "وانتقدت من خلاله الدورالخطير للمؤسسةالملكية بالموضوع، ولاحقا جاء ظهور المقابر الجماعية السرية ومعسكرات

التعذيب السرية وما لاحصرله من المختطفين ومجهولي المصير لينصفني التاريخ فيما كتبت؟. بعد كل هذا يطرح السؤال نفسه: إلى متى يظل المعنيون بحقوق الإنسان بالمغرب يقدسون الجرائم باسم المؤسسة الملكية، رغم أن القانون الدولي وحتى ما يسمى بالدستورالمغربي لايعترف بقدسية أو فوقية أحد؟ وإذا لم يكونوا يقدسونها فماذا يعني صمتهم على الجرائم في هذه القضية؟؟. لكل الأسباب الآنفة الذكر فإننا: نشجب وندين ونستنكر هذه الجريمة السياسية النكراء، والجرائم المذكورة قبلها التي نفذها جميعا وما زال، من يحميهم القصر من العدالة وهم لها مسيرون.

المطالب: كما نناشد المحترم السيد رئيس فرع الجمعية المغربية لحقوق الانسان بالمدينة، والسيدة المحترمة رئيسة تجمع المدافعين عن حقوق الإنسان بالصحراء CODESAأن يقوما كمنظمتين معنيتين بحقوق الإنسان بما يلي: 1 فتح تحقيق عاجل في الموضوع. 2 أن يوجها للنظام طلبا مكتوبا باسمهما كمنظمتين لوقف برنامج الإغتيال والتعذيب فورا وإطلاق سراح أبنائي وإلحاقهم بي ببلجيكاعاجلا. 3 أن يلزما السلطات أن تعيد لهم لافتات الإحتجاج التي صادرتها وأن تلتزم في بيان مكتوب أنها ستحترم حقهم في الإحتجاج السلمي حتى يغادروا المغرب. 4 أن ينقلا – مشكورين – نتائج التحقيق على وسائل الإعلام لتنوير الرأي العام وإبلاغ كافة المحافل والمنظمات الدولية. 5 إخراج جثمان الشهيدة من القبر للتشريح في إطار تحقيق عاجل شفاف ونزيه وتحت إشراف المجلس الأممي لحقوق الإنسان والمنظمات الدوليةيكشف عن المنفذين والمخططين وتقديمهم للعدالةالدولية أيا كانت مناصبهم مع التعويض عن كافةالأضرار المادية والمعنوية. 6 فتح تحقيق حول مؤامرة الإختطاف الذي كان القصر يمهد لتنفيذه في حقي،باسم العفو الملكي كما يشهد بذلك البيان الذي كتبه القصر بقلم المحامي محمود الزهيري30/9/2010 وتقديم كل من يثبت تورطهم الى العدالةالدولية أيا كانت مناصبهم.

المرفقات نسخ من الوثائق التالية: شهادة الإعتراف بنا كلاجئ سياسي معترف به رسميا بتاريخ 1/9/1993 تحت رقم12044 بريد مضمون يثبت توصل وزيرالخارجية بالرسالة 22/3/2007 لإطلاق سراح أبنائي عاجلا وإلحاقهم بي ببلجيكا. وصفة الدواء القاتل الذي بواسطته نفذت الدكتورة ر، ص، الطبيبة بأكاديرجريمة الإغتيال. تقريرالرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الانسان إلى وزير الداخلية لإخراج الجثمان من القبرللتشريح وإطلاق سراح أبناء اللاجئ السياسي ليلتحقوا به ببلجيكا. بريد مضمون يثبت توصل وزير الداخلية بشكاية أبنائي. بريد مضمون يثبت توصل عامل سيدي إفني بشكاية أبنائي مرتين. بريد مضمون يثبت توصل رئيس المجلس البلدي بسيدي إفني بشكاية أبنائي. شريط فيديو عن جريمة 30/7/2013 . البيان/ المؤامرة، الذي كتبه القصر بقلم المحامي محمود الزهيري30/9/2010 . عريضةالتضامن مع القضية من قبل مناضلي إفني أيت باعمران، الذين لا يفوتنا بالمناسبة أن نهدي لهم ولكل من قدم لهذه القضية مصلحة، خالص التحيات وأطيب الأمنيات.

توضيح: مجموع المرفقات 20, ولتسهيل التعرف عليها قمنا بترقيمها.

نسخة موجهة إلى السيدات والسادة رؤساء المؤسسات الدولية التالية قصد الإطلاع وتحمل المسئوليات: وزيرالخارجية البلجيكية الذي نناشده التدخل العاجل لدى المؤسسة الملكية لإنقاذ ما تبقى من أبنائي ومنحهم التأشيرة للإلتحاق بي كأبناء لاجئ سياسي معترف به سابقا وكأبناء مواطن بلجيكي حاليا. وزير الخارجية الأمريكية. رئيس الكونكريس الأمريكي. المقررالأممي الخاص بالتعذيب. المقرر الأممي الخاص بحرية التعبير. رئيس المجلس الأممي لحقوق الإنسان. رئيس المفوضية الأوربية لحقوق الإنسان. رئيس الاتحاد الاوربي. رئيس البرلمان الاوربي. رئيس البرلمان البريطاني. رئيس البرلمان الفرنسي. رئيس منظمة العفو الدولية. رئيس المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان.

وتقبلوا سيدتي سيدي أسمى عبارات التقدير والإحترام.

التوقيع: أمين حمودا، بروكسيل، بلجيكا.

http://www.damonnews.info/2009-07-14-17-25-05/12294-2013-08-14-10-15-34.html

# قيادي سلفي بارز يمثل أمام الأمن المغربي

الشيخ عمر الحدوشي
مصر العربية- وكالاتفي: الثلاثاء, 13 أغسطس 2013 19:46
مثل الشيخ عمر الحدوشي، أحد أبرز أقطاب التيار السلفي بالمغرب، اليوم الثلاثاء، أمام الأمن المغربي، بمدينة تطوان، شمال البلاد، حيث تم الاستماع إليه بشأن قضايا لم يتم الكشف عنها حتى الساعة قبل أن يغادر مخفر الشرطة بالمدينة نفسها مساء اليوم.

وقالت إدارة الصفحة الرسمية للحدوشي على موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" إن الحدوشي "غادر مخفر الشرطة مساء اليوم بعد انتهاء الاستماع إليه"، دون أن تكشف عن أي معطيات أخرى.

كان الحدوشي أعلن، مساء أمس الاثنين، عن تسلمه استدعاء من قبل الأمن المغربي للمثول أمامه اليوم الثلاثاء، دون توضيح أسباب الاستدعاء.

وقال الحدوشي، في تصريحات نشرها موقعه الرسمي على الإنترنت أمس، إنه تسلم "استدعاء" من قبل الأمن الوطني (الشرطة) بمدينة تطوان، من أجل المثول أمامه الثلاثاء، دون توضيح أسباب ودوافع هذا الاستدعاء.
وكان الحدوشي اعتقل في 12 يونيو 2003 وحكم عليه بـ30 عاما سجنا نافذا بتهمة "الإرهاب"، على خلفية التفجيرات التي شهدتها مدينة الدار البيضاء (وسط) في 16 مايو/أيار 2003، قبل أن يتم الإفراج عنه في 4 فبراير 2012 بموجب عفو ملكي.
واعتقل المغرب مئات الأشخاص بتهمة الانتماء لتيار "السلفية الجهادية" عقب التفجيرات التي شهدتها مدينة الدار البيضاء، (90 كيلومترا جنوب الرباط)، مساء يوم 16 مايو 2003، وتمت محاكمتهم بموجب قانون "مكافحة الإرهاب".
وعقد علماء دين وناشطون حقوقيون، أواخر شهر مارس الماضي، بالعاصمة المغربية، الرباط (وسط)، لقاءًا تشاوريًّا من أجل تسوية ملف هؤلاء المعتقلين، يعد الأول من نوعه بالبلاد منذ تفجيرات الدار البيضاء، وانتهى بالاتفاق على عقد لقاء ثانٍ دون تحديد موعد لذلك.
وأكد بيان صدر في ختام هذا اللقاء التشاوري عزم منظميه على "مواصلة التشاور في لقاء ثان بحضور فاعلين رسميين لإنضاج الشروط الضرورية للبحث في سبل تسوية هذا الملف في أبعاده المختلفة"، دون أن يحدد موعد اللقاء الثاني.
وشدد اللقاء على أهمية "استعراض وجهات نظر مختلف الفاعلين المعنيين بهذه القضية بشأن "الانتهاكات والتجاوزات التي طبعت مسار هذا الملف"، وفق البيان سالف الذكر.
كما بحث آفاق اندماج المتعقلين من تيار "السلفية الجهادية" و"التعقيدات التي تواجههم داخل السجن وخارجه، سواء الإقصاء من برامج الاندماج داخل السجن أو تعطيل حقوقهم المدنية والمهنية في علاقاتهم بالإدارة والمصالح العمومية"، بحسب البيان.
وشارك في اللقاء ممثلون عن هيئتين حقوقيتين رسميتين هما المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، إلى جانب علماء دين سلفيين بارزين، وممثلات عن عائلات المعتقلين على ذمة ما يعرف بـ"السلفية الجهادية"، ومنظمات حقوقية مغربية غير حكومية.

http://masralarabia.com/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85/74585-%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%B3%D9%84%D9%81%D9%8A-%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D8%B2-%D9%8A%D9%85%D8%AB%D9%84-%D8%A3%D9%85%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A

Libération

# L'étudiante Assmaa Bouday remporte sa première bataille
# Accusée de fraude par son professeur

Rebondissement de l'affaire du harcèlement sexuel déclenchée par l'étudiante Assmaa Bouday contre un professeur à la Faculté polydisciplinaire de Safi.

Celle-ci avait déposé plainte auprès du procureur du Roi au tribunal de première instance à Safi pour harcèlement sexuel. Cette affaire avait connu plusieurs remous à commencer par le PV de fraude rédigé par ledit professeur contre la plaignante. Le même professeur avait fait l'objet d'une vague de protestations initiées par cinquante camarades d'Assmaa qui ont reçu à leur tour des notes impliquant leur réinscription à l'un des modules. Des notes qu'ils avaient qualifiées d'injustes et traduisant une mesure punitive prise par le professeur dont ils avaient réclamé le départ.

Dernier rebondissement en date, la décision du Conseil de la faculté de Safi réuni pour statuer sur l'accusation de fraude qui pèse sur la jeune étudiante

En présence de son avocat, cette dernière avait clamé son innocence et rejeté toutes les accusations qui, d'après elle, ont été montées de toutes pièces par ledit professeur.

Après une expertise des tracés, et l'audition de l'étudiant qui avait témoigné contre Assmaa, le Conseil de la faculté s'est finalement prononcé en faveur de l'innocence d'Asmaa Bouday, tout en infligeant une année de suspension à l'étudiant qui avait fourni un faux témoignage.

Ainsi, l'étudiante safiote qui s'est courageusement rebellée contre son professeur, qu'elle a accusé de l'avoir harcelée et menacée, a remporté sa première bataille.

Une victoire qui vient booster la crédibilité de sa version appuyée par les différentes composantes politique, syndicale et associative de Safi.

Une semaine auparavant, un sit-in initié par la coalition locale pour la défense de l'inviolabilité des établissements universitaires avait soutenu la cause de l'étudiante et réclamé le départ de ce professeur tout en appelant à un procès équitable.

La section locale du Syndicat national de l'enseignement supérieur avait à son tour réagi à cette affaire regrettable, et condamné les dérives portant atteinte à la notoriété et à l'image de la faculté et des professeurs chercheurs.

Les professeurs du département des sciences juridiques et économiques avaient, quant à eux, pris position en organisant une assemblée extraordinaire afin d'élire un nouveau président de leur département à la place du professeur impliqué dans cette affaire.

Le Conseil national des droits de l'Homme s'est également saisi de l'affaire à l'instar de la présidence de l'Université Cadi Ayyad qui avait dépêché une commission à la FP de Safi.

# Décès d'un Subsaharien : l'ODT exige la vérité

AUGUST 13, 2013

L'Organisation démocratique du travail exige des autorités compétentes et au Conseil national des droits de l'homme de « prendre leur entière responsabilité afin que toute la lumière soit faite sur les circonstances exactes du décès de l'un de ses militants ».

L'ODT (Organisation démocratique du travail) est endeuillée. Elle vient de perdre l'un de ses militants subsahariens. Selon l'organisation syndicale, ce drame serait survenu lors d'une rafle policière menée à Tanger. « Le bureau exécutif de l'ODT vient d'apprendre avec une très vive émotion et une très grande consternation la mort tragique de notre frère militant Mr Toussaint-Alex Mianzoukouta membre de l'ODT-travailleurs migrants au Maroc. Ce décès est survenu à Tanger lors des arrestations que la police locale a effectuées dans la ville de Tanger et où le défunt était en visite chez un de ses proches », s'indigne dans un communiqué la centrale syndicale, qui exige l'ouverture d'une enquête sur les circonstances de ce décès.« Le bureau exécutif de l'ODT demande aux autorités compétentes et au Conseil national des droits de l'homme de prendre leur entière responsabilité afin que toute la lumière soit faite sur les circonstances exactes de ce décès troublant », réclame la centrale de Ali Lotfi. Pour rappel, les assauts de migrants subsahariens sur la barrière qui entoure l'enclave de Melilia se sont multipliés le mois dernier. Plusieurs tentatives ont eu lieu. Des groupes de Subsahariens ont tenté de franchir la frontière grillagée qui sépare le Maroc de l'enclave espagnole de Melilia, espérant arriver sur le sol européen. Certains migrants ont réussi à passer de l'autre côté de la frontière, toutefois, d'autres ont échoué. La police a mené des opérations dans la région du Nord. Plusieurs centaines de migrants subsahariens en situation irrégulière ont été arrêtés puis refoulés aux frontières maroco-algériennes. Les associations de migrants ont dénoncé « l'usage de la force » et de la « violence » lors de ces opérations de reconduite aux frontières, chose que le ministère de l'Intérieur a formellement réfuté. Le département de Mohand Laenser a qualifié ces accusations de « non fondées » et a assuré que « les opérations de reconduites se sont faites dans le respect de la loi ».

# Maroc: Bouillons de Culture

13 Août 2013
La 4è édition du Festival Guelmim du cinéma, prévu du 19 au 22 septembre 2013, sera marquée par la participation de 18 courts métrage qui seront en lice pour les 3 prix du festival.
Le jury de sélection, qui a visionné 34 courts métragesý, est présidé par Abdelmalek Benmoussa, président d'honneur du festival, indique un communiqué de l'association des jeunes créateurs, organisatrice du festival.
En marge de la compétition, le festival connaitra la projection de films hors compétition de réalisateurs marocains, de films dans la cadre de la série fiction, ainsi que de films traitant des questions d'actualuité inscrites par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) dans le cadre du programme dédié à la préservation de la mémoire.
Trois prix seront décernés aux lauréats : le grand prix, le prix du jury et le prix du public.
Une cérémonie de remise des prix aux lauréats de la 2ème édition du Concours de psalmodie du Saint Coran a eu lieu lundi dernier à l'hôtel de ville de Marrakech, clôturant ainsi les soirées ramadanesques organisées par le conseil communal de Marrakech.
Le premier prix de psalmodie du Coran a été décerné à Anass El Ossoul, alors que les 2ème es 3ème prix sont revenus respectivement à Hicham Bakou et Yahya Laamrani.
Par la même occasion, un hommage a été rendu à plusieurs associations actives dans la ville de Marrakech, ainsi qu'au cheikh Boukkaddour Rahalli, mémorisateur du Coran et à Ahmed Safadi, un pionnier dans l'art du madih et du samaâ.
Cette soirée a été aussi marquée par la remise de prix d'excellence à 3 élèves méritants de la ville qui ont obtenu les meilleures moyennes au baccalauréat (19,02, 18,92 et 18,55).

http://fr.allafrica.com/stories/201308130842.html

# Action urgente (bonne nouvelle): Maroc. Ali Aarrass cesse sa grève de la faim

Posté par : Marie-Francoise le 14 August 2013

Actions urgentes (bonnes nouvelles)
Préoccupations pour la santé

Ali Aarrass a mis un terme à sa grève de la faim le 7 août, après qu'un représentant du Conseil national des droits de l'homme, institution marocaine chargée de la défense des droits humains, lui a rendu visite ce jour-là et a promis de veiller à ce que les autorités accèdent à ses demandes. Le représentant a téléphoné à la famille de cet homme pour leur apprendre la nouvelle.

Ali Aarrass avait commencé sa grève de la faim le 10 juillet pour protester contre le fait que les autorités avaient confisqué sa correspondance et le privaient du droit de passer des appels téléphoniques, de prendre des douches et de sortir dans la cour. Au bout de quelques jours, alors qu'il était trop faible pour se rendre à pied à l'infirmerie de la prison, il aurait été privé des soins médicaux dont il avait besoin. Ali Aarrass a la double nationalité belge et marocaine.

Il a déclaré avoir été détenu au secret et torturé entre les 14 et 24 décembre 2010 par la Direction générale de la surveillance du territoire (DST) – services marocains de renseignement – dans leurs locaux de Témara. Les autorités marocaines ont rejeté la dernière requête des avocats d'Ali Aarrass, qui souhaitaient porter plainte pour torture, et ce bien qu'un examen médical effectué fin 2012 à l'occasion d'une visite du rapporteur spécial des Nations unies sur la torture ait fourni des éléments supplémentaires attestant des actes de torture.

Les autorités marocaines n'ont jamais véritablement enquêté sur les allégations selon lesquelles Ali Aarrass aurait été détenu au secret et torturé, malgré la législation du Maroc contre la torture et les obligations internationales de ce pays au regard de la Convention contre la torture et autres peines ou traitements cruels, inhumains ou dégradants et du Pacte international relatif aux droits civils et politiques (PIDCP), que le Maroc a ratifiés tous les deux.

Un grand merci à tous ceux qui ont envoyé des appels. Aucune action complémentaire n'est requise de la part du réseau Actions urgentes. Amnesty International va continuer à travailler sur cette affaire par d'autres moyens.

Nom : Ali Aarrass

http://www.isavelives.be/fr/node/11345